تقرير وقائع

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تغيّر المناخ جبهة صراع جديدة
هل مجلس الأمن مستعد لحروب بلا جيوش؟

شامل زامل

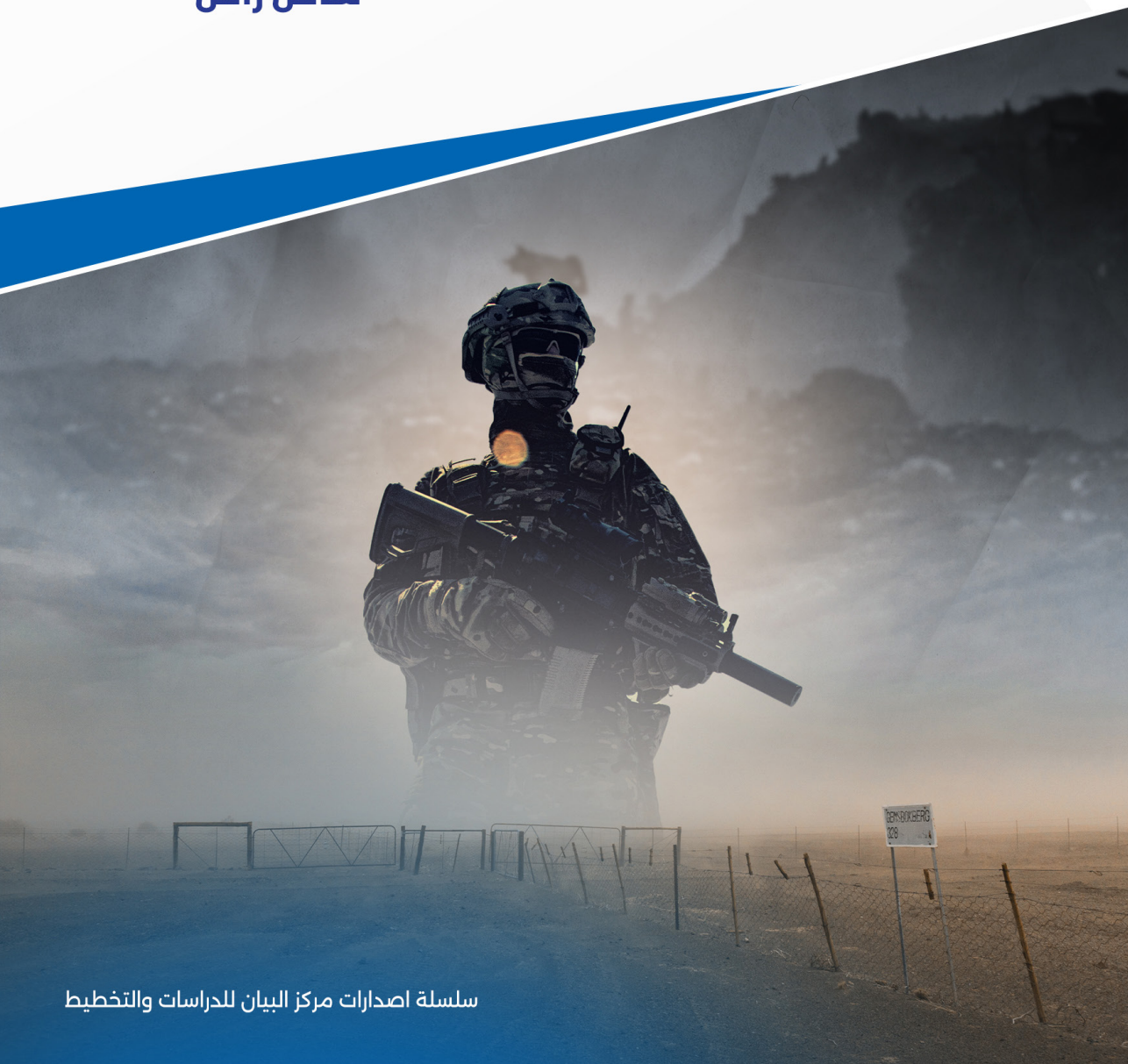

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تغيّر المناخ جبهة صراع جديدة

هل مجلس الأمن مستعد لحروب بلا جيوش؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الأمنية والعسكرية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الأمن والدفاع، شؤون إقليمية ودولية

شامل زامل / باحث في مجال القانون البيئي وتغير المناخ

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

لطالما ارتبط مفهوم الأمن بالصراعات المسلحة والتهديدات العسكرية التقليدية، إذ ترسم الجيوش والحدود والمعاهدات ملامح الصراع والسلام ضمن النظام الدولي، إلا أن التحولات العميقة التي يشهدها العالم اليوم تفرض إعادة النظر في هذا التصور، إذ أصبحت الطبيعة ذاتها تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل ديناميات القوة وعدم الاستقرار. لم يعد التهديد يأتي من خصم مسلح أو قوة سياسية معادية، بل أصبح يتجسد في اضطرابات مناخية متزايدة الحدة، تترجم نفسها في موجات جفاف ممتدة، وتصحر يلتهم الأراضي الخصبة، وأعاصير وفيضانات تجتاح المدن، ونزوح جماعي يعيد رسم خرائط الديموغرافيا والسياسة. هذه التغيرات لا تعترف بالحدود، ولا يمكن احتواؤها عبر التحالفات العسكرية أو الردع التقليدي، بل إنها تخلق واقعاً أمنياً جديداً تتلاشى فيه الفواصل بين الطبيعة والسياسة، وبين البيئة والاستقرار. ففي عالم يتسارع فيه تفكك الأنماط المناخية المعتادة، تتزايد الصراعات غير التقليدية التي تضع البشر في مواجهة مباشرة مع تداعيات اختلال التوازن البيئي، حيث تصبح المياه ندرة استراتيجية، وتتحول الأراضي الخصبة إلى وقود للأزمات، ويصبح النزوح المناخي مادة خام لموجات عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

في هذا السياق، يواجه مجلس الأمن معضلة غير مسبوقة تتحدى الأسس التي قام عليها منذ نشأته: كيف يمكن لمنظومة دولية تأسست على مفاهيم الحرب والسلام أن تتعاطى مع تهديد غير مرئي لا يمكن احتواؤه بالوسائل التقليدية؟ إن أمننة المناخ لم تعد مجرد طرح أكاديمي أو خطاباً سياسياً، بل أصبحت ضرورة ملحة في ظل تزايد المؤشرات التي تؤكد العلاقة الوثيقة بين التغير المناخي والصراعات المسلحة، والإرهاب، والاضطرابات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن استجابة المؤسسات الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن، لا تزال مكبلة بالاستقطاب السياسي والتجاذبات الجيوسياسية. إذ فشل المجلس في تمرير قرار يعترف بتغير المناخ كتهديد للسلم والأمن الدوليين عام 2021، نتيجة تعارض المصالح الدولية واختلاف الرؤى حول طبيعة هذا التهديد.

غير أن الإدراك المتزايد لتبعات هذه الأزمة دفع نحو تأسيس آليات أمنية متخصصة، مثل آلية الأمن المناخي، في محاولة للتكيف مع هذا التحدي المستجد. ومع ذلك، فإن السؤال الجوهري يظل قائماً: هل يمكن لمجلس الأمن، وهو كيان صُمم في زمن الحروب التقليدية، أن يعيد تعريف مفهوم الأمن بما يتناسب مع تهديدات لا يمكن مواجهتها بالجيوش والردع العسكري؟ وهل نحن على أعتاب عصر جديد، تصبح فيه المناخات المختلة ساحة صراع عالمي، تتجاوز فيه الطبيعة صفتها كمسرح للأحداث لتصبح هي الحدث ذاته؟

تنطلق هذه الورقة البحثية من فرضية مفادها: إن التحولات المناخية أصبحت تمثل تهديداً غير تقليدي للأمن الدولي، وهذا ما يستدعي إعادة تعريف مفهوم الأمن وتكييفاً جديداً لأدوار المؤسسات الأمنية الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن، الذي يواجه تحدياً هيكلياً وسياسياً في التعامل مع هذه التهديدات غير القابلة للاحتواء بوسائله التقليدية. ولغرض الإجابة عن الأسئلة البحثية المطروحة أعلاه، وإثبات أو نفي الفرضية، سيتم تقسيم الورقة إلى:

أولاً: الإطار المفاهيمي لتغير المناخ

ثانياً: تحولات الخطاب الأمني: أمننة التغير المناخي

ثالثاً: مجلس الأمن وتغير المناخ: محطات الاستجابة ومعضلات الفعل الجماعي

أولاً: الإطار المفاهيمي لتغير المناخ

تشكل ظاهرة التغير المناخي في العقود الأخيرة محور انشغال المنظمات الدولية والباحثين والعلماء، خصوصاً بعد المحاولات الدولية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة والمتنامية، والتي تمتد آثارها إلى الأجيال المستقبلية. وعلى الرغم من اعتبار المناخ ظاهرة طبيعية، إلا أن تزايد النشاط البشري، ولا سيما بعد الثورة الصناعية، والتصارع التكنولوجي، والتنافس التجاري والاقتصادي بين الدول، خصوصاً المتقدمة منها، أدى بالمجمل إلى اختلال المعادلة المناخية لكوكب الأرض. كما زاد من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بنسبة تفوق ما يحتاجه للحفاظ على درجة الحرارة في معدلها الطبيعي. ويعود ذلك أساساً إلى اعتماد الإنسان على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للطاقة، والذي ينتج عنه غاز ثنائي أكسيد الكربون (CO_2)، المسؤول الأول عن الاحتباس الحراري.

يُعدّ مؤتمر المناخ العالمي (WCC) عام 1979 المحاولة الأولى لتقديم تعريف واضح ومحدد للتغير المناخي الذي يسببه النشاط البشري، بعد اعتباره مشكلة بيئية رئيسية. وتم استخدام مصطلح «التغير المناخي» للإشارة إلى "التغيير طويل المدى في التوزيع الإحصائي لأنماط الطقس على مدى عقود من الزمن" [1]، وقد ركز هذا التعريف على الإطار الزمني لحصول التغير المناخي، ولم يوضح أسباب هذه التغيرات أو حتى أثر هذه التغيرات سواء بالنسبة للبيئة أو التمتع بحقوق الانسان، والتي تعد الحلقة الأكثر تضرراً جراء هذه التغيرات.

ويقصد بالتغير المناخي: «ذلك التغيير الذي يسبب اضطراب في النظام البيئي والذي يؤدي إلى اختلاف في العناصر المناخية خلال مدة معينة كما يشير إلى شكل متباين من الناحية الإحصائية في معدل حالة المناخ وفي تقلباته التي تستمر لمدة زمنية طويلة والتي تتجاوز في حدها الأدنى عشر سنوات»[2]، ومما يؤخذ على هذا التعريف أنه تجاهل الأسباب التي تؤدي إلى التغيير سواء كانت طبيعية أو بشرية فضلاً عن تركيزه على الناحية الإحصائية فقط.

أما إجرائياً، فيمكن تعريفه بأنه تقلبات مناخية متسارعة الوتيرة بسبب زيادة كميات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، التي تحبس مزيداً من الحرارة وتمنع تسربها إلى الفضاء الخارجي، مما يتسبب في ارتفاع درجات الحرارة وتغيير نمط التساقط وطبيعة الفصول. وتُعزى هذه التغيرات أساساً إلى النشاطات البشرية غير المتوازنة منذ الثورة الصناعية [3]، وعلى الرغم من التفصيل الذي ورد في التعريف السابق حول حدوث ظاهرة الدفيئة في الغلاف الجوي، إلا أنه عزى هذا التغير إلى النشاط البشري فقط، ولم يذكر تقلبات المناخ أو الأسباب الطبيعية التي تحدث من فترة لأخرى نتيجة لعوامل سنُشير إليها لاحقاً عند الحديث عن الأسباب الطبيعية. فضلاً عن ذلك، فقد قصر التعريف أثر التغير المناخي على تغيير نمط التساقط وطبيعة الفصول، بينما تتعدى آثار تغير المناخ هذه الجوانب لتشمل تأثيرات أوسع على البيئة والمجتمعات الإنسانية.

1- نسرين الصباحي، التغير المناخي وأثره على الصراعات في شرق افريقيا، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2023، ص22.
2- حارث سليم عداي خلف المساري، أثر التغير المناخي على الموازنة المائية والغطاء النباتي في محطتي أربيل وكركوك، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، 2022، ص12.
3- سكى سوسن، المعالجة العالمية لظاهرة تغير المناخ في الصحافة الالكترونية، رسالة ماجستير، علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2015، ص28.

وعُرّف أيضاً بأنه اضطرابات في الأحوال المناخية التي تحدث على الأرض مثل الحرارة والتساقط والرياح والضغط، نتيجة تأثير عوامل طبيعية (كالثورات البركانية أو زحزحة الصفائح القارية) وبشرية (كزيادة تراكم غاز ثنائي أكسيد الكربون والغازات الأخرى)[4]، وقد ركز التعريف على أسباب حدوث التغير المناخي ما بين بشرية وطبيعية وهذا ينسجم مع طبيعة التغير المناخي، ومن جانب آخر وُصف بأنه «تحول عناصر المناخ من نموذج إلى شكل آخر مثل من حار إلى معتدل فبارد وبالعكس ويتم هذا خلال مدة زمنية طويلة يزيد على الدورة المناخية»[5]، ويبدو أن التعريف يغفل عن أسباب هذا التحول وآثاره الخطيرة على الإنسان ووجوده، في حين أعتبر فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ التغيرات المناخية «كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والتي يمكن أن تستمر لعقود متتالية، الناتجة عن النشاط الإنساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي»[6]، ومما يحسب لهذا التعريف أنه أضاف خاصية الاستمرارية للتغير المناخي، والذي تتصف آثاره السلبية بامتدادها إلى الأجيال القادمة حتى ولو كانت الأسباب آنية.

بينما عرفته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 في مادتها الأولى بأنه: "تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي يُلاحظ، فضلاً عن التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متفاوتة"[7]، ومما يلاحظ أن الاتفاقية قد ميزت بين الأسباب البشرية، والتي تعد السبب الرئيس في حدوث التغير المناخي حسب التقارير الصادرة من الهيئات والمنظمات الدولية، وبين الأسباب الطبيعية، والتي أسمتها الاتفاقية "تقلبات المناخ".

4- تغريد احمد عمران، زيادة نسبة غاز ثنائي أوكسيد الكاربون في الجو وأثره في تغيير المناخ، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع98، 2011، ص378.
5- مروان إبراهيم احمد العزاوي، أثر تغير المناخ في ظاهرة التصحر للمنطقة المتموجة من العراق، أطروحة دكتوراة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، 2022، ص10.
6- تقرير الفريق العامل الأول للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ملخص لواضعي السياسات، المرفق الأول، ستوكهولم، 2007، ص145.
7- المادة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992.

وحسب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) ، يشير مصطلح التغير المناخي إلى تغيرات طويلة الأجل في متوسط الظروف الجوية. ويلاحظ في هذا التعريف الإيجاز في ذكر المفهوم؛ إذ ينبغي توضيح خصائص التغير المناخي، وأسبابه، وآثاره، ومظاهر هذه التغيرات بشكل مفصل، لكي يتسنى للقارئ فهم هذه الظاهرة بشكل كامل.

أما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فقد عرّفت التغير المناخي في التقييم الذي قدمته عام 2007 بأنه التغيير في المناخ بمرور الوقت ولعقود متتالية، سواء كان ذلك بسبب التقلبات الطبيعية أو نتيجة النشاط البشري، ويكون التغيير الناتج عن التباين الطبيعي جنباً إلى جنب مع النشاط البشري[8]، وحسب تفسير الهيئة حول كيفية حصول التغير المناخي، فإنه يمكن أن ينجم عن أسباب طبيعية أو أسباب بشرية، حيث تؤدي الأخيرة إلى زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي حدوث الاحتباس الحراري الذي يعاني منه العالم أجمع.

أما على الصعيد الوطني، فلم يرد تعريف للتغير المناخي سواء في قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009، ولا حتى في المساهمة المحددة وطنياً، التي تشكل إطار العمل المناخي في العراق، والتي تم تطويرها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد انضمام العراق إلى اتفاقية باريس للمناخ في عام 2021.

مما تقدم أعلاه، نرى مدى الاختلاف في طرح مفهوم جامع وشامل للتغير المناخي، سواء من قبل المنظمات أو الأجهزة الدولية أو المختصين في هذا المجال، وهذا ما يشكل تحدياً كبيراً عند البحث عن حلول مبتكرة ومناسبة للتكيف مع هذه الظاهرة. إن عدم وجود تعريف معتمد ووافي لهذه الظاهرة يؤدي إلى العديد من الإشكاليات والصعوبات في عدة نواحي، وأبرزها: التأكد من نتائج تغير المناخ وعواقبه، ناهيك عن اختلاف نسبة التأثير والتأثر في هذه التغيرات، وبالتالي مدى اعتبار هذه الظاهرة خطراً أم تهديداً.

8- the intergovernmental panel on climate change (IPCC), climate change 2007: impacts, adaptation and vulnerability, Martin parry et, Cambridge, university press, 2007, p6.

فضلاً عن ذلك، تبرز إشكالية نسبة التغير المناخي إلى الأنشطة البشرية فقط، أم بتداخل عوامل طبيعية وبشرية، خصوصاً أن كلاً من الفريقين يمتلك الأدلة والدراسات الخاصة بدعم رأيه. ومع ذلك، يرى غالبية العلماء والمختصين أن المسبب الرئيس في حدوث ظاهرة التغير المناخي يعود إلى السلوك البشري في ظل التقدم التكنولوجي والصناعي في شتى مجالات الحياة، والذي ينعكس سلباً على النظام المناخي ككل.

وبناءً عليه، يمكن اعتبار تغير المناخ ظاهرة مركبة من الأسباب الطبيعية والبشرية، حتى لو كانت نسبة مساهمة تقلبات المناخ ضئيلة مقارنة بالبشرية. وعليه، خلص الباحث إلى تعريف التغير المناخي بأنه: التغيرات التي تحدث في عناصر المناخ بسبب تقلبات المناخ أو بسبب الأنشطة البشرية، مما يؤدي إلى عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية واسعة التأثير وطويلة الأمد.

ثانياً: تحولات الخطاب الأمني: أمننة التغير المُناخي

بفعل تعقّد ديناميكية العلاقة بين الأمن والمناخ، ازداد المشهد الأمني تعقيداً وغموضاً، حيث أفرزت هذه التحولات أنماطاً جديدة من التهديدات التي لم تكن مألوفة في السابق، وهو ما انعكس على طبيعة الأدوار التي يضطلع بها مجلس الأمن في تعامله مع تلك المعضلات المستجدة.

فمنذ نشأته، تأسس المجلس على مبدأ التصدي للصراعات التقليدية، التي كانت تنحصر في النزاعات المسلحة بين الدول أو الحروب الأهلية الداخلية، مما جعل أدواته تستند إلى الوسائل الدبلوماسية، والردع العسكري، وفرض العقوبات، والتدخل المباشر لحفظ السلم والأمن الدوليين.

غير أن تغير المناخ بات يفرض واقعاً مختلفاً، حيث لم يعد الأمن مرتبطاً فقط بالقوة العسكرية أو التهديدات المباشرة، بل أصبح يشمل أبعاداً أكثر تعقيداً، مثل ندرة الموارد، والنزوح القسري، والتغيرات البيئية التي تؤثر على استقرار الدول والمجتمعات. وقد أدى هذا التعقيد إلى بروز قضايا غير تقليدية فرضت نفسها على أجندة مجلس الأمن، لا سيما مع تزايد الأدلة على العلاقة الوثيقة بين التغير المناخي وتفاقم النزاعات.

على صعيد الحروب والصراعات المسلحة، أسهمت عسكرة المناخ في تحويل البيئة إلى ساحة جديدة للمواجهات غير التقليدية بين الدول، حيث تنامت التقنيات التي تتيح التلاعب بالمناخ والتحكم في الكوارث الطبيعية. وقد أتاح ذلك لبعض القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، تعزيز قدراتها في هذا المجال، مما أفرز مفاهيم جديدة مثل "حروب السحب والاستمطار" و«قنابل الأعاصير".

إضافة إلى ذلك، لم تقتصر تداعيات التغير المناخي على إثارة النزاعات التقليدية فحسب، بل أفرزت تهديداً جديداً يتمثل في التطرف البيئي والإرهاب المناخي، حيث ظهرت جماعات تتبنى العنف والتخريب تحت ذريعة الدفاع عن البيئة، وصولاً إلى حد تصنيف بعض الحركات الراديكالية كخطر إرهابي في بعض السياقات.

وعلى المستوى الجيوسياسي، باتت التغيرات المناخية تلعب دوراً في إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، حيث قد يؤدي ارتفاع مستوى البحار، وذوبان الجليد القطبي، وندرة الموارد إلى تغيير خارطة التحالفات والنظم الإقليمية والدولية، مما يزيد من احتمالات اندلاع أزمات في مناطق حيوية مثل القطب الشمالي، وإقليم جنوب شرق آسيا، وبحر الصين الجنوبي، والقرن الإفريقي. وأمام هذه التحديات، يواجه مجلس الأمن اختباراً وجودياً حول قدرته على التكيف مع هذا الواقع الجديد. فهل يستطيع الانتقال من دوره التقليدي إلى دور أكثر استباقية وشمولية لمواجهة هذه التهديدات غير التقليدية؟

تقع مسؤولية مخاطر الأمن المرتبطة بالمناخ على عاتق مؤسسات مختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا توجد جهة واحدة مسؤولة عن تنسيق الأنشطة المتعلقة بتقييم المخاطر المشتركة أو تقديم المساعدة في إدارتها. وبالرغم من إحراز العالم، من خلال اتفاقية الإطار العام بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس للمناخ، تقدماً ملحوظاً في بناء مؤسسات عالمية لمعالجة تغير المناخ، إلا أنه أحرز تقدماً أقل في بناء أطر لمعالجة المخاطر المتزامنة المتمثلة في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وانعدام الأمن، والنزاعات التي تنشأ من تفاعل تغير المناخ مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية.

وبينما تمس هذه القضايا صميم صلاحيات العديد من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، يعهد ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بدور أساسي فيما يتعلق بحفظ السلام والأمن الدوليين. ومع تزايد تأثير تغير المناخ على تعريض أمن الأفراد والدول والعالم للخطر، يواجه مجلس الأمن مطالب متزايدة بمعالجة هذه المخاطر الأمنية. وعلى الرغم من استمرار الخلافات حول الصلة بين المناخ والأمن، فقد اكتسبت المخاوف من أن التغيرات المناخية ستؤثر على السلام والأمن الدوليين زخماً في الأوساط الأكاديمية والنشطاء والسياسيين. ونتيجة لذلك، ظهرت مطالب متزايدة للرد على هذه المشكلة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي عقد عدة مناقشات مثيرة للجدل حول هذا الموضوع.

هناك أسباب وجيهة للتساؤل عما يمكن للمجلس فعله بالضبط بشأن تغير المناخ. فالميل إلى التفاعلية الهيكلية للمجلس، وبنيته الهرمية، وديناميكيات المعلومات، والضعف المزمن في المراقبة والمتابعة، كلها تنذر بالسوء لكل من فعالية المجلس وتجنب الجدل السياسي. ومع ذلك، فإن الاحتمالات العالية بأن الوقائع على الأرض ستبقي القضية على جدول أعمال المجلس توفر أيضاً فرصة لاستخدام التغير المناخي لبناء مجلس الأمن الذي يحتاجه العالم: مجلس أكثر اطلاعاً على المعلومات، وأكثر قدرة على اتخاذ إجراءات وقائية مشروعة، وأكثر منهجية في نهجه لحفظ السلام، وأكثر قدرة على تبني وجهة نظر بعيدة الأمد.[9]

لعبت المملكة المتحدة دوراً قيادياً في سياسة المناخ الدولية على مدى السنوات القليلة الماضية، إذ لم تكتفِ فقط بالالتزام بتعهداتها بالخفض بموجب بروتوكول كيوتو، بل قامت أيضاً بالضغط لمعالجة تغير المناخ في اجتماعات دولية رفيعة المستوى. ففي عام 2005، كان تغير المناخ بنداً أولوياً على جدول أعمال اجتماع مجموعة الثماني الذي استضافته المملكة المتحدة في جلين إيجلز باسكتلندا[10]، ومن ثم، ليس من المستغرب أن تكون المملكة المتحدة واحدة من الفاعلين الرئيسيين الذين يسعون إلى الارتقاء بمناقشة التغير المناخي من خلال فتح

9- Ken Conca, Joe Thwaites, and Goueun Lee, Climate Change and the UN Security Council: Bully Pulpit or Bull in a China Shop?, Global Environmental Politics , Volume 17, Issue 2, P1.

10- GLENEAGLES G8 : PREPARATIONS AND OUTCOME, Energy & Environment, JSTOR, vol. 16, no. 6, 2005, p.1103.

أبواب مجلس الأمن الدولي لها. وقد تمت الموافقة على طلب المملكة المتحدة لعقد مناقشة مفتوحة في المجلس في 3 نيسان/أبريل 2007، وبعد يومين وزع الممثل الدائم للمملكة المتحدة ورقة مفاهيمية صُممت لتوجيه المناقشة. وذكرت الوثيقة بوضوح نطاق مناقشة مجلس الأمن الدولي، مؤكدة أنه: "بينما تُعد الآثار المادية لتغير المناخ وما يمكن القيام به بشأنها قضايا مهمة، فإن التأثير المحتمل لها على الأمن هو محور التركيز المقترح لمناقشة مجلس الأمن هذه." وقد حثت المملكة المتحدة مجلس الأمن على استكشاف الروابط بين تغير المناخ وعدد من العوامل المحركة المحتملة للنزاعات، مثل نزاعات الحدود، والهجرة، وأمن الإمدادات بالطاقة، ونقص الموارد الأخرى، والضغوط الاجتماعية، والأزمات الإنسانية.[11]

انقسمت الدول المشاركة في الاجتماع إلى فريقين: يذهب الفريق الأول إلى ضرورة مناقشة مجلس الأمن لموضوع تغير المناخ على اعتبار أنه يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، أما الفريق الثاني فيذهب إلى عدم اختصاص مجلس الأمن بموضوع تغير المناخ، وأنه من اختصاص الهيئات الدولية الأخرى. وتتمثل الحجة الرئيسية التي أعربت عنها مجموعة الدول التي تؤيد إبقاء تغير المناخ على جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في أن التعامل مع تغير المناخ هو جزء من استراتيجية منع نشوب النزاعات، وهو أمر ضروري عند التعامل مع السلام والأمن الدوليين. وتشير هذه المجموعة من الدول، التي تشمل الدول الأوروبية والدول الجزرية الصغيرة وبعض البلدان النامية الأكثر تضرراً من تغير المناخ، مثل بنغلاديش، إلى مفهوم واسع إلى حد ما للأمن. ومع ذلك، إذا نظرنا عن كثب، يُكتشف وجود ثلاثة مناهج مختلفة في إطار هذه الحجة الشاملة.

تم تبني الأول من قبل المملكة المتحدة وبعض البلدان الأخرى، التي تجادل بأن الهدف الرئيسي للنقاش كان مجرد زيادة الوعي العالمي بمشكلة تغير المناخ. كان هذا نهجاً عملياً، حيث سمح بمعالجة القضية أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومع ذلك، فمن المرجح أن يكون لدول مثل المملكة المتحدة صوت أقوى بكثير في النقاش الآن بعد أن حقق تغير المناخ، على ما يبدو، بعداً أمنياً.

11- Francesco Sindico, Climate Change: A Security (Council) Issue? JSTOR, vol. 1, no. 1, 2007, p30.

بينما يركز النهج الثاني بين تلك البلدان التي تؤيد تعامل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مع تغير المناخ على الوقاية. ووفقاً لفرنسا وألمانيا، على سبيل المثال، يعد التعامل مع تغير المناخ جزءاً من استراتيجية منع نشوب النزاعات، وبالتالي يجب تضمينه في مفهوم أوسع للدبلوماسية الوقائية. وبناءً على ذلك، تدافع هذه البلدان عن مفهوم واسع للأمن من خلال دعوة المجتمع الدولي إلى اتباع نهج شامل، حيث يجب ربط تغير المناخ بمشاكل أمنية أخرى، مثل الفقر أو ندرة المياه أو الأمراض.

أما النهج الثالث والأخير، فقد أيدته بعض الدول الجزرية الصغيرة الأكثر عرضة لتغير المناخ، وجادلت بأن تغير المناخ هو بالفعل قضية أمنية بالنسبة لهم، وأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يجب ألا يناقش المشكلة فحسب، بل يجب أن يتخذ إجراءً في أقرب وقت ممكن.[12]

أما المخاوف الرئيسية، وفقاً للعديد من البلدان، من عدم معالجة تغير المناخ من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فقد أوجزتها الهند في عدم الثقة في عضوية المجلس الهرمية وإجراءاته، إلى جانب المخاوف بشأن تقويض اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). كما عبر الفاعلون الذين يتوقون لرؤية مجلس فعال وموجه نحو الإجراء عن مخاوف بشأن توسيع التفويض، الذي يمكن أن يضعف دور المجلس. وأخيراً، فإن دور المجلس بشأن المناخ يثير جدلاً أوسع حول «أمننة» مجالات السياسة، إذ يجادل البعض بأن تأطير القضايا في مصطلحات أمنية يحمل «منطق البقاء والحاجة الملحة والطوارئ»، الذي يمكن أن يقوض مجموعة كاملة من الخيارات. وبالتالي، هناك أسباب وجيهة لطرح أسئلة صعبة حول دور المجلس، بما في ذلك خطر التسييس، ونقص الخبرة، وخطر الجمود المؤسسي، والسجل المشكوك فيه للمجلس في منع الصراعات، والعواقب غير المؤكدة لأمننة القضية.[13]

12- Ibid, P32.
13- Ken Conca, Joe Thwaites, and Goueun Le, op.cit, P.3.

عاد المجلس مرة أخرى إلى قضية تغير المناخ بعد أربع سنوات تحديداً، في 20 تموز/يولي2011، في مناقشة مفتوحة أطلقتها ألمانيا وضمّت إحاطة من الأمين العام بان كي مون وأشيم ستاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. أصدر المجلس بياناً رئاسياً «يعتبر الأول في هذا الصدد» يطلب فيه من الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بان كي مون، أن يقدم معلومات سياقية حول تغير المناخ وتبعاته الأمنية في تقاريره إلى المجلس المتعلقة بالقضايا المختلفة. إلا أنه لاقى اعتراضاً ورفضاً من قبل العديد من الدول، وعلى رأسها روسيا والصين، وتدعمها مجموعة كبيرة من الدول الأخرى. وقد اشتكت السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة) من عدم قدرة المجلس «على التوصل إلى توافق في الآراء حتى على مسودة بسيطة لبيان رئاسي حول إمكانية أن يؤثر تغير المناخ على السلام والأمن في مواجهة الأدلة الواضحة على أنه يؤثر»، وأضافت أن عدم التوصل إلى اتفاق سيكون «مثيراً للشفقة» و«تقصيراً في الواجب.»[14] وفي ظل إدارة أوباما، أصبح التصدي لتغير المناخ جزءاً أساسياً من السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وكانت الولايات المتحدة تدعو بشكل متزايد إلى أن يتصدى المجلس للتهديدات الأمنية الجديدة وغير التقليدية. ومع ذلك، لا تزال روسيا والصين ترى أن تغير المناخ هو في الأساس قضية تنموية، خارج نطاق عمل مجلس الأمن. لكن تولي ترامب الحكم في الولايات المتحدة أدى إلى تغيّر الموقف الدولي للولايات المتحدة تجاه قضية تغير المناخ وعلاقتها بالأمن والسلام، خصوصاً في ظل التخوف الدولي من انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس للمناخ، وهذا ما حدث فعلاً.[15]

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة للعديد من الدول إلا أنها فشلت في مواجهة الرفض بسبب استخدام الفيتو ادخل المجلس، إذ قامت السنغال في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، بمناقشة مفتوحة حول المياه والسلام والأمن[16]، وعقدت

14- The UN Security Council and Climate Change, security council report, Research Report, No.2, New York, 2021, P6.
15- Yong-Xiang Zhang, Qing-Chen Chao, Qiu-Hong Zheng, Lei Huang, The withdrawal of the U.S. from the Paris Agreement and its impact on global climate change governance, Advances in Climate Change Research, Volume 8, Issue 4, 2017, P214.
16- Security Council Report, Arria-Formula Meeting on Water, Peace and Security, 2016, available on the internet: https://www.securitycouncilreport.org/whatsinsblue/2016/04/arria-formula-meeting-on-water-peace-and-security.php last visit 18/1/2024.

بوليفيا في حزيران 2017، جلسة إحاطة بشأن الدبلوماسية الوقائية والمياه العابرة للحدود، واليابان لمناقشة مفتوحة حول معالجة التحديات المعاصرة المعقدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين[17]، وبدأت هولندا في عام 2018، جلسة إحاطة لمجلس الأمن الدولي حول مخاطر هشاشة المناخ في منطقة بحيرة تشاد[18]، والسويد في العام نفسه، لتناول التقدم المحرز والاحتياجات الإضافية للمجلس لتقييم ومعالجة المخاطر الأمنية المتعلقة بتغير المناخ بشكل أكثر فعالية.[19]

في كانون الثاني/يناير2019، أطلقت جمهورية الدومينيكان مناقشة مفتوحة حول آثار الكوارث المتعلقة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين، والتي شهدت إلقاء عدد غير مسبوق من الدول الأعضاء كلماتها، العديد منها على المستوى الوزاري[20]، وفي 2020 نظمت المانيا الى جانب العديد من الدول الداعمة لها مناقشة رفيعة المستوى حول المناخ والأمن، أعلن وزير الخارجية الاتحادي الألماني هيكو ماس عن إنشاء فريق خبراء غير رسمي معني بالمخاطر المتعلقة بالمناخ على السلام والأمن ودعا إلى تعيين ممثل خاص بشأن المناخ والأمن، وأكد العديد من الوزراء أهمية هذه القضية، ولفتوا الانتباه إلى عدد من بعثات الأمم المتحدة المتضررة[21]، وفي شباط/فبراير2021، انعقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى حول صون السلام والأمن الدوليين: المناخ والأمن، والتي عقدت تحت رئاسة المملكة المتحدة، وأكد معظم المتحدثين على أن تغير المناخ يشكل تهديدا للأمن الجماعي ويعمل بمثابة عامل مضاعف للمخاطر، وشددت العديد من البلدان على الحاجة إلى مواصلة تفعيل أجندة الأمن المناخي.[22]

17- Security Council, Maintenance of international peace and security Preventive diplomacy and transboundary water, Seventy-second year, 7959th meeting, New York, 2017, P2.

18- Lake Chad Basin: Briefing, Security Council Report, New York, 21 Mar 2018, available on the Internet: https://www.securitycouncilreport.org/whatsinblue/2018/03/lake-chad-basin-briefing-1.php last visit 19/1/2024.

19- Security Council, Letter dated 30 July 2018 from the Permanent Representative of Sweden to the United Nations addressed to the Secretary-General, S/2018/749, 31 July 2018, P2.

20- Security Council, Maintenance of international peace and security, Seventy-fourth year, 8451st meeting, S/PV.8451, 25 January 2019, P2.

21- مجلس الامن، رقم القرار s/2020/751، الأمم المتحدة، 30 July 2020، ص3-2.

22- الأمم المتحدة، بمشاركة شباب ورؤساء دول وحكومات، مجلس الأمن يبحث أثر المناخ على السلام والأمن، اخبار الأمم المتحدة، 23 شباط 2021، متاح على الشبكة الدولية للأنترنيت https:// news.un.org/ar/story/2021/02/1071382 ، تاريخ آخر زيارة 18/1/2024.

وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه، وتحت رئاسة أيرلندا، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى حول صون السلام والأمن الدوليين: المناخ والأمن، وخلال المناقشة طلب العديد من أعضاء المجلس قراراً بشأن المناخ والأمن والتغير المناخي[23]، وفعلا صدر القرار، في كانون الأول/ديسمبر2021، بشأن الدمج المنهجي للمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ في أعمال الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات وإدارتها وبناء السلام في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومع ذلك، في تصويت مسجل بأغلبية 12 صوتاً مقابل صوتين ضد (الهند والاتحاد الروسي) وامتناع عضو واحد عن التصويت (الصين)، رفض المجلس المشروع بسبب التصويت السلبي من قبل عضو دائم في المجلس، وبعد التصويت، أعرب العديد من الأعضاء عن أسفهم لأن استخدام حق النقض قد أعاق ما كان يمكن أن يكون قراراً «رائداً» وأعلنوا عن مواصلة الجهود نحو معالجة المخاطر الأمنية التي يشكلها تغير المناخ.[24]

وقبيل عقد COP28 في الإمارات، ترأست وزيرة التغير المناخي والبيئة في الإمارات جلسة رفيعة المستوى لبحث العلاقة بين تغير المناخ والتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وقد تم التأكيد في الجلسة على أن تغير المناخ يؤدي إلى تضاؤل الموارد الطبيعية، ويؤثر على التماسك الاجتماعي، ويؤدي إلى الصراع. كما تم التركيز على عدد من المجالات ذات الأولوية للعمل في بعثات الأمم المتحدة الميدانية.[25]

23- Security Council, Letter dated 9 September 2021 from the Permanent Representative of Ireland to the United Nations addressed to the Secretary-General, S/2021/782, 9 September 2021, P2.

24- United Nations, Security Council Fails to Adopt Resolution Integrating Climate-Related Security Risk into Conflict-Prevention Strategies, 13 DECEMBER 2021, available on the internet https://press.un.org/en/2021/sc14732.doc.htm last visit 18/1/2024.

25- الأمم المتحدة، برئاسة الإمارات مجلس الأمن يبحث تزايد خطر تغير المناخ على السلم والأمن، اخبار الأمم المتحدة، 13 حزيران 2023، متاح على الشبكة الدولية للأنترنيت: https://news.un-org/ar/story/2023/06/1121057.، تاريخ آخر زيارة 21/1/2024.

1. الاستثمار في قدرة عمليات السلام الأممية على توقع ومعالجة الروابط بين تغير المناخ والسلام والأمن.
2. تعزيز المنافع المتبادلة للعمل المناخي وعمل الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن.
3. العمل على تقليل البصمة البيئية، من خلال التحولات المحسنة إلى كفاءة الطاقة والاعتماد بشكل أكبر على الطاقة المتجددة.

ثالثاً: مجلس الأمن وتغير المناخ: محطات الاستجابة ومعضلات الفعل الجماعي

في الآونة الأخيرة، اعترفت عدة قرارات صادرة عن المجلس بشأن المناطق والبلدان التي ينشط فيها مجلس الأمن بالفعل بدور التغير المناخي والبيئي:

1. قرار 2349 بشأن بحيرة تشاد، في عام 2017 أصدر مجلس الامن قراراً بشأن تغير المناخ وآثاره في تعزيز «نقص المياه، والجفاف، والتصحر، وتدهور الأراضي، وانعدام الأمن الغذائي»، وربط هذه العوامل بارتفاع معدلات التطرف العنيف.[26]
2. قرار 2625 الخاص ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان: فقد تضمن هذا القرار توسعاً ملحوظاً في البنود المتعلقة بتغير المناخ للبعثة، على الرغم من المعارضة الشديدة لهذا الاقتراح. فبينما اقتصر ذكر تغير المناخ في القرار 2567 (الخاص بتجديد التفويض السنوي للبعثة في آذار/مارس 2021) على ديباجة القرار فقط، فإن القرار 2625 الصادر في 15 آذار/مارس 2022 تضمن إشارات إلى تغير المناخ في كلا الجزأين التمهيدي والتنفيذي. وينص القرار الجديد على قيام البعثة بتقديم «تقييمات للمخاطر تراعي المنظور الجنساني للآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ» ضمن جهودها الرامية إلى تهيئة الظروف الملائمة لتقديم المساعدات الإنسانية. وجاء هذا التوسع في معالجة قضية المناخ، الذي تم إقراره بموافقة 13 دولة وامتناع كل من الصين وروسيا عن التصويت، بعد مفاوضات مضنية.

26- مجلس الأمن، رقم القرار 2349 ، الأمم المتحدة، 31 March 2017، ص8.

حيث تم شطب بند يدعو البعثة إلى المساعدة في وضع تدابير للتخفيف من حدة الظواهر الجوية المتطرفة والمتكررة التي قد تؤجج العنف المجتمعي، وذلك بناءً على طلب من البرازيل والصين والهند وروسيا. ويبدو أن هذه الدول عارضت هذا البند جزئياً على الأقل لرفضها الربط المباشر بين تغير المناخ وقضايا الأمن.

وقررت الولايات المتحدة - الدولة المكلفة بصياغة القرارات الخاصة بجنوب السودان - إدراج هذه الصياغات الجديدة في مسودة النص التي تحدد دعم البعثة لتقييمات المخاطر المراعية للفوارق بين الجنسين بشأن آثار تغير المناخ، وذلك رغم اعتراضات عدة دول أعضاء. وقد أثار القرار انتقادات لاذعة في بعض التصريحات التفسيرية للتصويت، لا سيما من الصين والهند. حيث أكد المندوب الصيني أن تقييم الآثار الإنسانية لتغير المناخ يقع ضمن صلاحيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أو فريق الأمم المتحدة القطري، معرباً عن عدم ارتياحه «لإسناد مهام متعلقة بتغير المناخ إلى بعثات حفظ السلام دون إجراء تحليل معمق لآثاره أو فهم واضح لدوره كمحفز للمخاطر الأمنية». كما أوضح أن بلاده تعارض تخصيص موارد بشرية أو مالية إضافية لهذا «التفويض غير الملائم». ويصعب تحديد مدى تأثير بنود تغير المناخ على قرار الصين بالامتناع عن التصويت، حيث توجد عوامل أخرى مثل تحفظاتها على لغة حقوق الإنسان الواردة في القرار وانتقادها أسلوب غير الشامل في إدارة المفاوضات.

أما الهند، رغم تأييدها النهائي للنص، فقد أعربت عن قلقها إزاء «محاولات تسييس قضية تغير المناخ»، مشددة على أن «الهند تتصدر دول العالم في مجال العمل المناخي وتحقيق العدالة المناخية... لكن مجلس الأمن ليس المحفل المناسب لمناقشة هذه القضايا». من جهتها، انتقدت روسيا القرار لعدم انعكاسه «بشكل دقيق للتطورات الإيجابية» في جنوب السودان، وشكت - كالصين - من إغفال مدخلات عدة وفود، دون أن تعلق بشكل مباشر على جوانب تغير المناخ في القرار.

3. قرار رقم 2408 في عام 2018 بخصوص الصومال: يؤكد مجلس الأمن في هذا القرار أن تغير المناخ، إلى جانب التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية، يشكل من أبرز العوامل التي تفاقم حالة عدم الاستقرار في البلاد. ويحدد القرار مجموعة من التأثيرات المباشرة، مثل الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، باعتبارها تحديات أساسية تهدد سبل العيش والاستقرار الاجتماعي. كما يشدد القرار على ضرورة تبني استراتيجيات استباقية لتقييم المخاطر وإدارتها، من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة لمواجهة هذه التحديات. ويؤكد أيضاً على الدور الحيوي للمساعدات الإنسانية في التخفيف من تداعيات الأزمات البيئية، مرحباً بالدعم المقدم من الجهات المانحة للسلطات الصومالية، وحاثاً على زيادة المساهمات لتعزيز جهود الإغاثة. ويعكس هذا القرار توجهاً أوسع داخل مجلس الأمن نحو إدراج قضايا المناخ ضمن الأجندة الأمنية، وهو ما يمثل تحولاً في فهم الأمن الدولي ليشمل الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يعكس دعم الأمم المتحدة لتنسيق الاستجابة للأزمات البيئية في الصومال التزاماً دولياً بتعزيز قدرة الدول المتأثرة على التكيف مع التحديات المناخية وضمان استقرارها على المدى الطويل.[27]

4. أما بخصوص العراق: فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2576 في سنة 2021، والذي يؤكد على التأثيرات السلبية الناجمة عن تغير المناخ والتغيرات البيئية والكوارث الطبيعية، والتي تسهم في تفاقم ظواهر مثل التصحر والجفاف، مما يؤثر بشكل مباشر على الوضع الإنساني والاستقرار في البلاد. وفي هذا السياق، يشدد القرار على أهمية قيام الحكومة العراقية، بدعم من الأمم المتحدة، بإجراء تقييمات شاملة للمخاطر البيئية والمناخية، وذلك بناءً على طلبها، بهدف وضع استراتيجيات فعالة للتكيف مع هذه التحديات أو التخفيف من حدتها.[28]، ويعكس هذا القرار التزام مجلس الأمن بمتابعة تأثيرات تغير المناخ على الأمن والاستقرار في العراق، وضرورة تبني سياسات استباقية لمواجهة الأزمات المناخية والبيئية المتزايدة.

27- مجلس الامن، رقم القرار 2408، الأمم المتحدة، 2018، ص3.
28- مجلس الامن، رقم القرار 25766، الأمم المتحدة، 2021، ص2.

تبع ذلك عدد من القرارات ذات الصياغة المماثلة بشأن تغير المناخ وأثره على الأمن في افريقيا عموماً[29]، ويرى الباحث ان هذه القرارات وعلى الرغم من انها تحمل إشارة صريحة الى وجود ارتباط وثيق بين تغير المناخ والاستقرار الإقليمي والوطني في عدد من الدول، فضلاً عن الدعوات المتكررة لتقديم تقييم كافي للمخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر من الحكومات والأمم المتحدة على حد سواء، الا انه لا ينبغي المبالغة في أهميتها، فهي لا تشير إلى أن المجلس سيوجه موارده نحو معالجة تغير المناخ، كما لم يحدد المجلس أي تهديد محدد للسلام الدولي ناجم عن تغير المناخ بشكل مباشر، فضلا على أن القرارات تقتصر على إدارة تأثيرات تغير المناخ وليس تغير المناخ نفسه، علاوة على ذلك، فهي مؤطرة إلى حد كبير من حيث الأنشطة الحالية لمجلس الأمن بالنظر إلى أن كل من منطقة الساحل والصومال مناطق تشهد صراعاً مستمراً وهذا ما يضفي الكثير من التعقيدات على عملية تغير المناخ وأثره على السلم والأمن الدوليين.

وعن دور مجلس الامن في التصدي لظاهرة التغير المناخي يرى الباحث، أنه في ظل تنامي المخاوف من أن يشكل تغير المناخ تهديداً للسلام والأمن، لا يزال الجدل قائماً حول طبيعة العلاقة بين المناخ والنزاع ومدى اختصاص مجلس الامن بتلك القضية، إذ تركزت مجموعة واحدة من الضغوط من أجل اتخاذ إجراءات سريعة الاستجابة على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي عقد العديد من المناقشات المثيرة للجدل في كثير من الأحيان حول هذا الموضوع، ما إذا كان ينبغي على المجلس معالجة تغير المناخ؟ هو سؤال مسيس للغاية، مرتبط بالروايات الخلافية حول ولاية المجلس، وإصلاح العضوية، والتقسيم المناسب للعمل في منظومة الأمم المتحدة، وهذا ما أدى الى الضياع في هذا النقاش السياسي بعيداً عن سؤال جوهري اكثر أهمية وهو: ماذا يمكن أن يفعل المجلس بالضبط؟، ومن الممكن ان تشكل هذه الإجراءات دمج المخاطر المناخية في

29- منها القرار المتعلق بدولة مالي (القرار 2423 (2018)) ودارفور (القرار 2429 (2018)). بالإضافة إلى ذلك، صدر بيان رئاسي بشأن غرب إفريقيا والساحل في عام 2018 يشير إلى دور تغير المناخ، بالإضافة إلى الإشارات إلى تأثير تغير المناخ على الاستقرار في إفريقيا في قرار 2457. للاطلاع على القرارات يمكنك زيارة الموقع الرسمي للأمم المتحدة، قرارات مجلس الامن، متاح على الشبكة الدولية للأنترنيت: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2018 تاريخ آخر زيارة 21/1/2024.

عمليات حفظ السلام، وتطوير نظام للإنذار المبكر، وإدارة التهديد الذي تتعرض له الدول الجزرية الصغيرة، والانخراط في الدبلوماسية الوقائية، ومعالجة اللاجئين المناخيين، والتركيز على معيار مسؤولية الحماية، يمكن لمجلس الامن بما يمتلكه من صلاحية في انشاء محاكم خاصة للمعاقبة على بعض الجرائم والتي يمكن ادراج جريمة «الإبادة البيئية» الى قائمة الجرائم التي يمكن للمجلس التحرك في حال قيامها وانشاء محاكم خاصة، من خلال تعديل النظام الأساسي يمكن أن يحدث هذا، على سبيل المثال، إذا قامت الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بتعديل النظام الأساسي للاعتراف بالإبادة البيئية، فضلا عن ذلك يمكن أن يُطلب من الدول أيضاً سن تشريعات للحد بشكل كبير من بصمتها الكربونية، أو على الاقل، يمكن للمجلس، أن يطلب من جميع الدول المشاركة والانضمام في اتفاق باريس لعام 2015، وهذا قياسا على ما قام به مجلس الامن عند انسحاب كوريا الشعبية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تدخل مجلس الامن وطالب، بموجب المادة 41 من الفصل السابع[30]، بأن تتراجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن بيان انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والعودة إلى نظام المعاهدة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية[31]، وفي نطاق صلاحياته الواسعة، يتمتع المجلس بسلطة إنشاء أجهزة فرعية[32] يمكن تفويضها بسلطات الفصل السابع، باستثناء تلك التي تتعلق بمسؤولياته الأساسية، مثل تحديد التهديدات للسلام، وعلى الصعيد العملي، أنشأ المجلس بالفعل العديد من الأجهزة الفرعية، مثل لجان مراقبة العقوبات، ولجنة مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وقياساً على ذلك، يمكن

30- تنص المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945على: (لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء «الأمم المتحدة» تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسي).

31- إذ أصدر مجلس الامن القرار رقم 1718 في جلسته 5551 المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر 2006، وطالب فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بألا تجري أي اختبار نووي آخر أو تطلق قذيفة تسيارية؛ وطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تتراجع فوراً عن إعلان انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. للمزيد ينظر: مجلس الامن، رقم القرار ١٧١٨، الجلسة رقم٥٥٥١، الأمم المتحدة، 14 October 2006، ص2.

32- إذ تنص المادة 7 فقرة 2 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945على :(يجوز أن ينشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق ما يرى ضرورة إنشائه من فروع ثانوية أخرى)، وكذلك نص المادة 29 من الميثاق نفسه على (لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه).

للمجلس أن ينشئ أيضاً لجنة للأمن البيئي، والتي يمكنها رصد الامتثال لتدابير التخفيف أو التكيف، وتلقي التقارير، وإجراء عمليات التفتيش، وما إلى ذلك. من جهة أخرى، يمكن لمجلس الأمن فرض عقوبات على الدول التي لديها سجلات عالية لانبعاثات غازات الدفيئة، بهدف إجبارها على الدخول في مفاوضات بناءة بشأن اتفاق مناخي دولي، أو تنفيذ تدابير محلية على النحو المطلوب بموجب التزام قائم وفق معاهدة أو قانون دولي عرفي.

خاتمة

في نهاية الورقة البحثية توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- تبين لنا أن تغير المناخ بات يمثل تهديد مباشر وخطير للأمن والسلم الدوليين، من خلال التسبب في النزوح القسري، الصراعات على الموارد، وانهيار النظم البيئية والاقتصادية، ما يجعله جبهة صراع غير تقليدية تتجاوز النماذج العسكرية التقليدية.
- لا يزال هناك انقسام بين الدول الأعضاء حول أولوية إدراج التغير المناخي ضمن جدول أعمال المجلس، حيث تعارض بعض القوى الكبرى تحويل الملف المناخي إلى ملف أمني، رغم توافق الأغلبية على خطورته.
- تبين أن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن المناخ - وإن وجدت - تفتقر للتنفيذ الملزم، وغالباً ما تكون رمزية أو ذات طابع إجرائي عام دون آليات واضحة للمساءلة أو الردع.

ثانياً: توصيات

- على مجلس الأمن إصدار قرار ملزم يعترف رسمياً بالمناخ كقضية أمنية، ويدعو لاتخاذ تدابير وقائية واستباقية في الدول والمناطق الهشة
- يُقترح تأسيس «وحدة أمن مناخي» داخل مجلس الأمن بالتعاون مع الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) لرصد وتحليل تأثيرات المناخ على بؤر التوتر، وإصدار تقارير دورية.

- لا بد من تخصيص موارد مالية وفنية عاجلة لمساعدة الدول المتأثرة على التكيف مع تداعيات التغير المناخي، بهدف منع تصاعد النزاعات المرتبطة بالموارد.
- انشاء محاكم خاصة للمعاقبة على جريمة «الإبادة البيئية»، والتي يمكن لمجلس الامن التحرك في حال قيامها، وهذا ما يستدعي قيام الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بتعديل النظام الأساسي للاعتراف بجريمة الإبادة البيئية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org